

القياس المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

د. هشام مكي - مخبر (DECOPILS) - جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

د. عبد الرحمان بوطيبة - مخبر (DECOPILS) - جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

الملخص:

مما لا شك فيه هو أن تطبيق المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل يعود بالمنفعة لجميع أصحاب المصالح المشاركة في البيئة الداخلية و الخارجية للعمل، إلا أن خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعاني منها قد يعيق تحقيق تلك المنفعة مما يكبح استراتيجية التنمية المستدامة.

وعليه، هدفت هذه الدراسة الى تحديد طبيعة ممارسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية، وذلك عبر اجراء القياس المتعدد الأبعاد لثمانية (08) مؤسسات اقتصادية في مختلف قطاعات النشاط بمدينة الشلف - الجزائر. وقد مكنت نتائج الدراسة الوقوف على مستوى تطبيق تلك المؤسسات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية و مدى توجه كل مؤسسة نحو الأبعاد، و هذا ما يسمح بالكشف عن آليات لتفعيل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، مؤسسة صغيرة و متوسطة، تنمية مستدامة، قياس متعدد الأبعاد.

Abstract:

There is no doubt is that the application of the institutions of social responsibility in its comprehensive concept gives the benefit to all stakeholders involved in the internal and external environmental work. However, the specificity of Small and medium-sized enterprises and the problems faced by them could hamper the achievement of this benefit, which suppresses the sustainable development strategy.

Therefore, this study aimed to determine the nature of the practice of Small and medium-sized enterprises for social responsibility, and this through a multi-dimensional scaling of eight (08) economic SMEs in different sectors of activity in Chlef city – Algeria. The results of the study enabled to stand on the level of application of the dimensions of social responsibility by those institutions, and the extent of orientation for every enterprise to this dimensions. So this allows detects activation mechanisms of social responsibility in Small and medium-sized enterprises.

Key words: Social responsibility, Small and medium-sized enterprises, Sustainable development, Multi-dimensional analysis.

مقدمة:

ان تطبيق المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل يعود بالمنفعة لجميع أصحاب المصالح المشاركة في البيئة الداخلية و الخارجية للعمل بما فيها المجتمع، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها خصوصيات تميزها عن المؤسسات الكبيرة التي تتمتع بإمكانيات معتبرة تسمح لها باختيار عدة بدائل استراتيجية و تنفيذها. و في هذا السياق نجد بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل قد تتعلق بضعف الخبرة، ضعف الامكانيات المادية، ..الخ، مما يعيق ممارستها للمسؤولية الاجتماعية من المنظور الشامل و يدفعها الى التركيز على جزء محدود منها و بالتالي عدم تحقيق المنفعة لجميع أصحاب المصالح المشاركة، و هذا ما يكبح استراتيجية التنمية المستدامة.

بناءً على ما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية التالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة؟.

وعليه تهدف دراستنا لدراسة مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجرائية للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، و ذلك على مستوى كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية مع الاستعانة بالقياس المتعدد الأبعاد (multi-dimensional scaling). وللتمكن من تحقيق هدف الدراسة، تمت مراجعة المفاهيم النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية وهو ما سنستعرضه فيما يلي:

أولاً. الإطار النظري:

1. مدخل للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1. تعريف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

قبل منتصف القرن الماضي تجلت بوادر ظهور مصطلح المسؤولية الاجتماعية في الإطار الأكاديمي اذ استعمل (Theodore Krebs) البروفيسور في مدرسة (Stand Ford) مصطلح التدقيق الاجتماعي (audit Social) ثم بعد ذلك اضحى مفهوم المسؤولية الاجتماعية يغطي ثلاثة مصطلحات، ويربط فيما بينها : "المؤسسة - المجتمع - والمسؤولية تجاهه"، فهو يحقق العلاقة والاعتمادية بين منظمات الاعمال " المؤسسات " والمجتمع الذي تعمل فيه، ويتضمن المسؤوليات التي تعزز بين كلا الجانبين ، ويمثل مستوى التوسع في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمجتمع، التطور الذي شمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، فهي في مفهومها الواسع تعرف المجتمع في أوسع صورة له بأنه (أصحاب المصالح والأطراف الأخرى) ومختلف المستويات التي تحتفظ بمصالح مستمرة ومتطورة مع المؤسسة¹، كما عرفت منظمة التعاون والتنمية على أنها " التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم

والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف الى تحسين جودة الحياة لجميع هاته الأطراف"²، في حين عرفها المنتدى الدولي لقادة الأعمال على أنها " ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة وصُمِّمت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين"³.

ومنه فالمسؤولية الاجتماعية هي ذاك الالتزام الطوعي الذي يشمل تحقيق البعد الاقتصادي ومن ثم القانوني فالخيري بشكل طوعي مسؤول.

أما التنمية المستدامة فهي الأخرى لم تظهر كمصطلح مستقل شاغل لأبحاث المفكرين الاقتصاديين الا مؤخرا، فلقد عرفها بيرس وزملاؤه "1987" على أنها تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت⁴، أما اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة وقدمت تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك"، عرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم⁵. كما تعرف التنمية المستدامة بأنها ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتها المستدامة بأنها ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتها⁶.

يتمحور الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية حول أربعة مواقف أو استراتيجيات تتمثل فيما يلي:⁷

ü استراتيجية الممانعة أو عدم التبني: وتعرض هذه الاستراتيجية اهتماما بالأولويات الاقتصادية لمنظمات العوائد الأخرى. الأعمال دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز على تعظيم الربح.

ü الاستراتيجية الدفاعية: وتعني القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط، وهو لحماية المنظمة من الانتقادات وبالحد الأدنى، ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة.

ü استراتيجية التكيف: تخطو المنظمة في هذه الاستراتيجية خطوة متقدمة باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع.

ü استراتيجية المبادرة التطوعية: تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء بما يتناسب مع المواقف المختلفة، تتميز

هذه الاستراتيجية بان الأداء الشامل لمنظمة الأعمال يأخذ دائما في الاعتبار ألا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصلحته.

أما فيما يتعلق بالعلاقة الثنائية بين المؤسسات المسؤولة اجتماعيا ومختلف الأطراف المشاركة فلقد لخصتها دراسة حسين هادي عنيزة وماهر ناجي علي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): طبيعة تأثير المسؤولية الاجتماعية في مختلف الأطراف المشاركة.

الأطراف المتأثرة	طبيعة التأثير
الملاك	تعظيم الأرباح، تعظيم قيمة السهم، زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، تموقع أخلاقي مسؤول اجتماعيا للعلامة التجارية، سلامة الموقف القانوني والاخلاقي.
الموظفون	اجور ومرتببات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية، مشاركة في اتخاذ القرارات، عدالة وأخلاقيات في ادارة الموارد البشرية.
الزبائن	منتجات بأسعار مقبولة وبالجودة المطلوبة، اعلان صادق وامين، منتجات امينة عند الاستعمال، وسائل متاحة وميسورة للحصول على المنتج أو الخدمة، التزام أخلاقي مسؤول بخدمات ما بعد البيع، اعادة تدوير جزء من الارباح لصالح فئات من الزبائن، التزام اخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.
الموردون	استمرار التعامل العادل، اسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، تطوير استخدام المواد المجهزة، تسديد الالتزام والصدق في التعامل، تدريب الموردين على مختلف اساليب تطوير العمل.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة وعدم الاضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيهة
جماعات الضغط	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والنقابات، التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الاعلام، الصدق والشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.
المجتمع	دعم البنى التحتية، احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك، محاربة الفساد الاداري والرشوة، دعم مؤسسات المجتمع المدني، دعم الانشطة الاجتماعية، دعم المراكز العلمية ومؤسسات التعليم.

المصدر: حسين هادي عنيزة وماهر ناجي علي، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والمالية جامعة الكوفة، ص 153.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية ومختلف الأطراف المشاركة، وأن القواسم المشتركة بين مختلف التأثيرات هو البعد الاجتماعي الأخلاقي للعلاقة التأثيرية.

1-2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

هرم كارول، جاءت مساهمة (Carroll) بنقطة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم:⁸

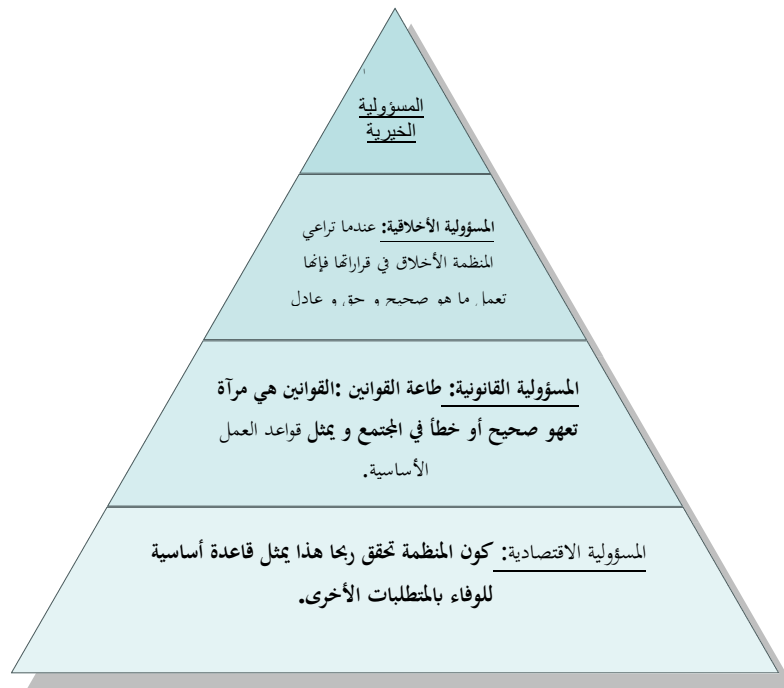
Ø **البعد الاقتصادي:** حيث تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة و الفعالية. وتستخدم الموارد بشكل رشيد لنتج سلع وخدمات بنوعية راقية. وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة. بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

Ø **البعد القانوني:** حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع. سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

Ø **البعد الأخلاقي:** التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنباً لأي ضرر قد يلحق المجتمع.

Ø **البعد الخيري:** الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح. كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

الشكل رقم (01): هرم (Carool) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.



المصدر: مقدم وهيب، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 80.

2. مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن معياري الكفاءة والربحية لم يعودا كافيتين لاستدامة المؤسسة لذا تسعى المؤسسة المواطنة لتحقيق مستويات عالية بغية خلق القيمة لمستثمريها وعملائها ومورديها وعمالها ومختلف الأطراف المشاركة فهي

تهدف لتحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والبيئية وفي سبيل تحقيق ذلك يتطلب من المؤسسة تغيير في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية باعتماد طرق طوعية تلتزم من خلالها هذه الأبعاد كتطبيق المعايير الدولية "ISO 14000" وغيرها من شهادات الايزو، وكذا شهادات من نوع آخر تمثل الجانب الصحي على غرار شهادة "OHSAS 18000" (Occupational Health and Safety Management Specifications)، الصادرة عن هيئة التقييس البريطانية "BSI" والتي تتوافق مع معايير "ISO" والتي تمنح نفس الاعتراف لدى العملاء ومزايا أخرى أهمها تخفيض التكاليف المرتبطة بالحوادث وتكاليف التأمين.⁹

أطلق "الانجلوساكسون" تسمية قاعدة الأساس الثلاثي (Tripple Bottom Line) على الجهود التي تقوم بها المنظمة لتحقيق التزاماتها ليس فقط نحو تحقيق المكسب الاقتصادي و إنما أيضا لتحسين الأداء الاجتماعي و البيئي " وهذا يعني أن تقييم أداء المنظمة المسؤولة اجتماعيا يتم من خلال ثلاث جوانب هي المردودية الاقتصادية، احترام البيئة والعدالة الاجتماعية.

في هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات في هذا المجال للبحث عن طبيعة العلاقة التأثيرية بين تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة وسنحاول فيما يلي عرض مجموعة من الدراسات في هذا المجال:

❶ دراسة بوطيبة عبد الرحمان ومكي هشام "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة الاتحاد الاوروي نموذجاً".

هدفنا من خلال هاته الدراسة الى محاول ابراز مختلف المراحل العملية من "الاقتان" بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية والتنمية المستدامة بتسليط الضوء على دور البعد الاجتماعي المؤسسي في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية بغية الوصول الى التنمية المستدامة وكذا الإشارة لأهم سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية لتحقيق الدور التشاركي للمؤسسات الاقتصادية من خلال دورها ومسؤوليتها الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدراسة الى المساهمة المعتبرة للتبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الدوري التنموي المستدام للمؤسسات الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي، وهاذا ما دعمه من نهايات القرن الماضي الا وقتنا الراهن الدفع الطوع للاتحاد الأوروبي لمؤسساته الاقتصادية للمشاركة بدورها المسؤول اجتماعيا في زيادة ودفع وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وللمجتمع الأوروبي ككل.

❖ دراسة صالح السحيباني بعنوان " المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية":¹⁰

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي، والتعرف على المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع السعودي. توصلت الدراسة الى ضعف محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات تبدو ضعيفة في المملكة العربية السعودية، حيث أن هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات التي تساهم وتشارك في حيث يلاحظ أن معظم الشركات السعودية بدأت في الاهتمام المتأخر للشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية، شطتها الاجتماعية اعتبارا من عام 2005 م. وتركيزها على مجالات محددة التي تمارسها الشركات السعودية في مجال خدمة المجتمع.

❖ دراسة فؤاد محمد عيسى "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات":

هدفت هاته الدراسة الى معرفة دور القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها مصر من منظور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وكذا بحث دوافع شركات القطاع الخاص نحو المساهمة في الأنشطة الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية، تحليل عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات وبيان أثر ذلك على أدائها ونتائجها الاقتصادية.

توصلت الى ان قيام الشركة بالأداء الاجتماعي سواء في داخل الشركة أم خارجها يمثل أولا عامل مهما من عوامل تحفيز العاملين على تقديم أفضل أداء في مجال تحقيق أهداف الشركة، ويوفر حافزا للمجتمع لزيادة التعاون مع الشركة كما اوصت بإدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركات وثقافتها، وكذلك ضمن قواعد ومبادئ الشركات والمؤسسات الحكومية، واعتبار المسؤولية الاجتماعية من مسؤوليات الإدارة التنفيذية وتحت اشرافها.

❖ دراسة مقدم وهيبة "تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري"¹¹:

جاءت في شكل أطروحة دكتوراه بحثت عن واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال دراسة حالة عينة مؤسسات الغرب الجزائري، توصلت الى فقد أظهرت الدراسة غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، وممارسة مسؤولياتها الاجتماعية بشكل متوسط عموما . حيث كانت ممارستها جيدة تجاه كل

من: المساهمين والمستهلكين، في حين تمارس بشكل متوسط مسؤولياتها البيئية ومسؤولياتها تجاه العاملين والموردين، ولا تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع كما كشفت الدراسة عن غياب أي تأثير لمتغيرات: العمر والحجم والملكية وطبيعة النشاط على ممارسة المؤسسات عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية، وكشفت الدراسة عن عدد من العراقيل التي تحول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية منها نقص المصادر المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية. وتخص عن هذه الدراسة جملة من الاقتراحات والتوصيات الرامية إلى تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهي توصيات موجهة إلى أربعة أطراف فاعلة هي: المؤسسات الاقتصادية والدولة والجامعات ومراكز البحث ووسائل الإعلام.

وسنحاول من خلال دراستنا هاته المواصلة في هذا المجال البحثي بتوسيع الحالة الدراسية لمؤسسات اقتصادية أكثر، وكذا توظيف تقنية التحليل المتعدد الأبعاد في هذا المجال، و التي تعتبر أحد تقنيات التحليل المقارن.

ثانيا. الإطار الميداني

تتم هذه الدراسة بالتعرف على مدى تطبيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، و لتحقيق هذا الهدف و الاجابة على اشكالية الدراسة تم افتراض ما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

1. منهج وحدود الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على أسلوب المسح المكتبي من خلال العودة للأدبيات الموضوع وتحليل الدراسات السابقة، وأسلوب المسح الميداني للعينة المختارة بجمع البيانات عن طريق قائمة استقصائية، ويحد دراستنا نظريا الابعاد المختارة للمسؤولية

الاجتماعية ومختلف عناصر التنمية المستدامة، أما ميدانيا فحدودها بحدود العينة المختارة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الثمانية (08) المختارة، في حين زمنيا حدودها بحدود الثلاثي الأخير من سنة 2016.

2. وصف مجتمع وعينة الدراسة: وفق وحدة المؤسسة فقد تم اختيار عينة ميسرة من المؤسسات الجزائرية الناشطة في ولاية الشلف، حيث شملت دراستنا ثمانية (08) مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناشطة في صناعات مختلفة. فالمؤسسات العمومية كانت: مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف "ECDE"، المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط فرعي الشلف سوتي بلاست "Sotuplast" وفيباكسبلاست "Fipexplast"، مؤسسة الخزف الصحي بتنس- الشلف "Ceramic Chlef"، و مؤسسة صناعة الزجاج نوفار "Nover". أما المؤسسات الخاصة فكانت: ومؤسسة "GMI" للمولدات الكهربائية، مؤسسة الاخوة رحمون للخزف الصحي بالشلف "Frère Rahmoun"، مؤسسة تلواز "Tilouaz" للمصبرات والعصائر بالشلف. اما وفقا لوحدة الأفراد، فنظرا لخصوصية البحث تم اختيار عينة طبقية من كل مؤسسة محل الدراسة، بالتركيز على طبقة الإدارة الوسطى بالمؤسسات، والذين بلغ اجمالي عددهم 35 إطارا.

3. أداة القياس: تم تطوير أداة لقياس مدى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، تمثلت في استبيان تفرع الى اربع فروع رئيسية، حيث كل فرع يعبر عن بعد من الابعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية، معبر عنه بعبارات تبسيطية يؤشر على مدى تطبيقها وفق لمقياس ليكرت السباعي، اذ تمثل الدرجة (4) القيمة النظرية الوسطى للمتوسط الحسابي لاختبار الفرضيات. و في هذال الصدد تم استخدام المتوسطات الحسابية اختبار الفرضيات، و التحليل المتعدد الابعاد لتحديد الاختلافات في مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

4. نتائج الدراسة:

4-1. اختبار الفرضيات:

تم تجميع البيانات المحصلة من الاستبانات المسترجعة كلها و المقدرة بـ 35 استبانة، ثم تبويبها وتحليلها. ولاختبار صحة الفرضيات تم الاستعانة بالبرنامجة الإحصائية المطور من قبل شركة "IBM" الأمريكية، والمعروفة اختصارا بـ "SPSS" في أحدث إصداراته الإصدار رقم 22. وجاءت نتائج المعالجة الإحصائية الأولية لبيانات الدراسة كما هو موضح في اجدول الموالي:

الجدول رقم (02): نتائج المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

البعد	الاقتصادي	القانوني	الأخلاقي	الخيري	المسؤولية
المتوسط الحسابي	3.5000	3.0000	3.2500	3.2500	3.5000
المسؤولية الاجتماعية	3.5000				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS.22

- **التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الأولى:** تم اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى من خلال حساب المتوسط الحسابي للأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية مجتمعة، والذي جاء بقيمة (3.50) وهو ما بين التطبيق المنخفض لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

- **التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى:** تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور الاقتصادي والذي جاء بقيمة (3.50) وهو ما بين التطبيق المنخفض لبعد الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- **التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية:** تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور القانوني والذي جاء بقيمة (3.00) وهو ما بين التطبيق المنخفض للبعد القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- **التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة:** تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور الأخلاقي والذي جاء بقيمة (3.25) وهو ما بين التطبيق المنخفض لبعد الأخلاقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- **التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة:** تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور الخيري والذي جاء بقيمة (3.50) وهو ما بين التطبيق المنخفض لبعد الدور الخيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

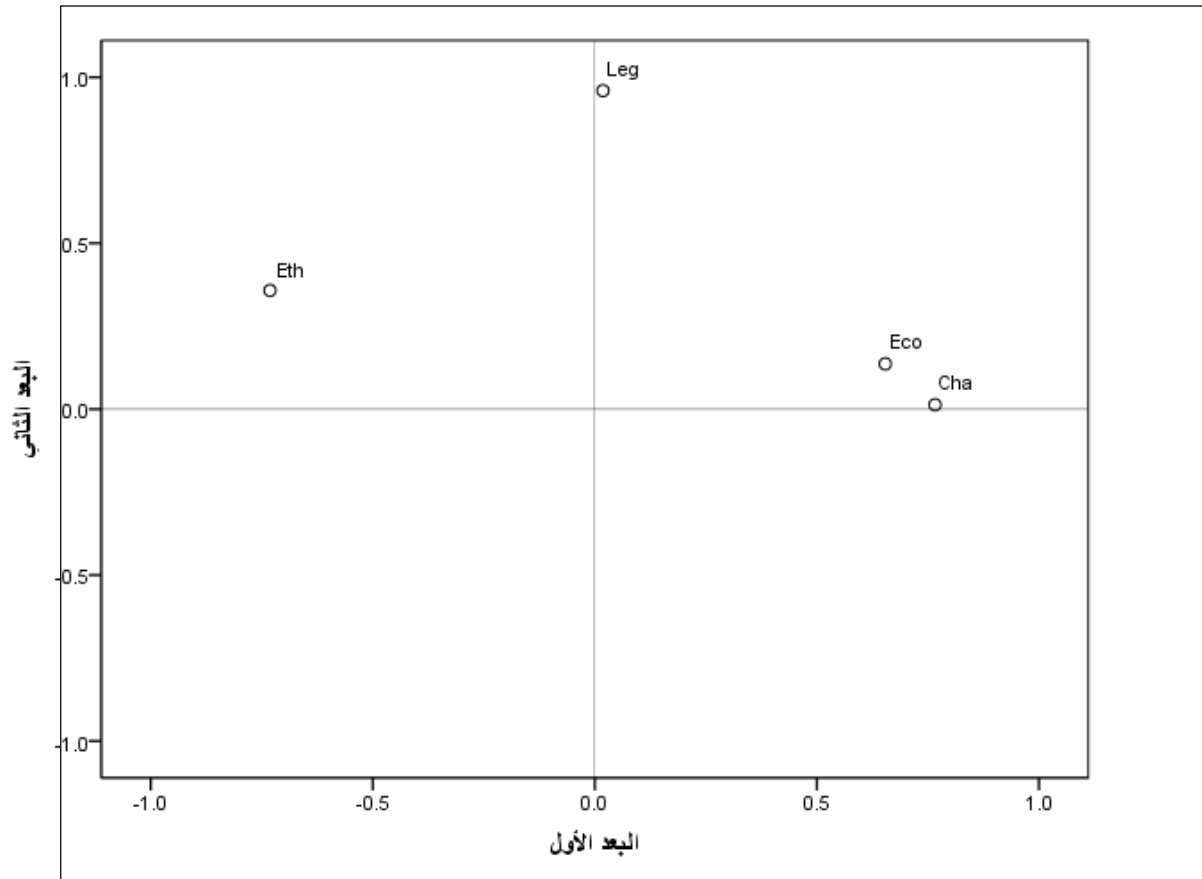
4-2. نتائج القياس المتعدد الأبعاد:

4-2-1. التحليل العاملي للمكونات الأساسية الخاصة بمتغيرات المسؤولية الاجتماعية: نهدف

من خلال هذا التحليل تقليص المتغيرات التي تمارس من خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة المسؤولية الاجتماعية الى بعدين أساسيين يتم من خلالهما توزيع المؤسسات على المحاور العاملية للبعدين لتحديد توقعها تجاه كل بعد.

بناءً على النتائج المبينة في الملحق رقم (01) والمتعلقة بمصفوفة الارتباط بين المتغيرات المعتمدة و درجة تمثيل كل منها للبعدين المشكلين (درجة تشبع البعدين بالمتغيرات) قبل و بعد تدوير المحاور، تم اسقاط المتغيرات على المحاور العاملة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): التحليل العاملي للمكونات الأساسية الخاصة بمتغيرات المسؤولية الاجتماعية.



المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام SPSS 22.

نلاحظ من خلال الشكل السابق بأن نتائج التحليل العاملي لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية المطبقة بالمؤسسات قيد الدراسة –الملحق رقم (01)– أسفرت عن استخلاص بعدين أساسيين، حيث ساهما هذين البعدين في ما نسبته 65.45% من التباين الكلي و هو ما يسمح بالاعتماد عليهما في تمثيل المتغيرات. وفيما يلي شرح لمكونات البعدين:

- **البعد الأول:** يساهم هذا البعد في تفسير ما نسبته 39.74% من التباين الكلي، حيث يتكون من ثلاثة متغيرات موزعة على الاتجاهين كالتالي:

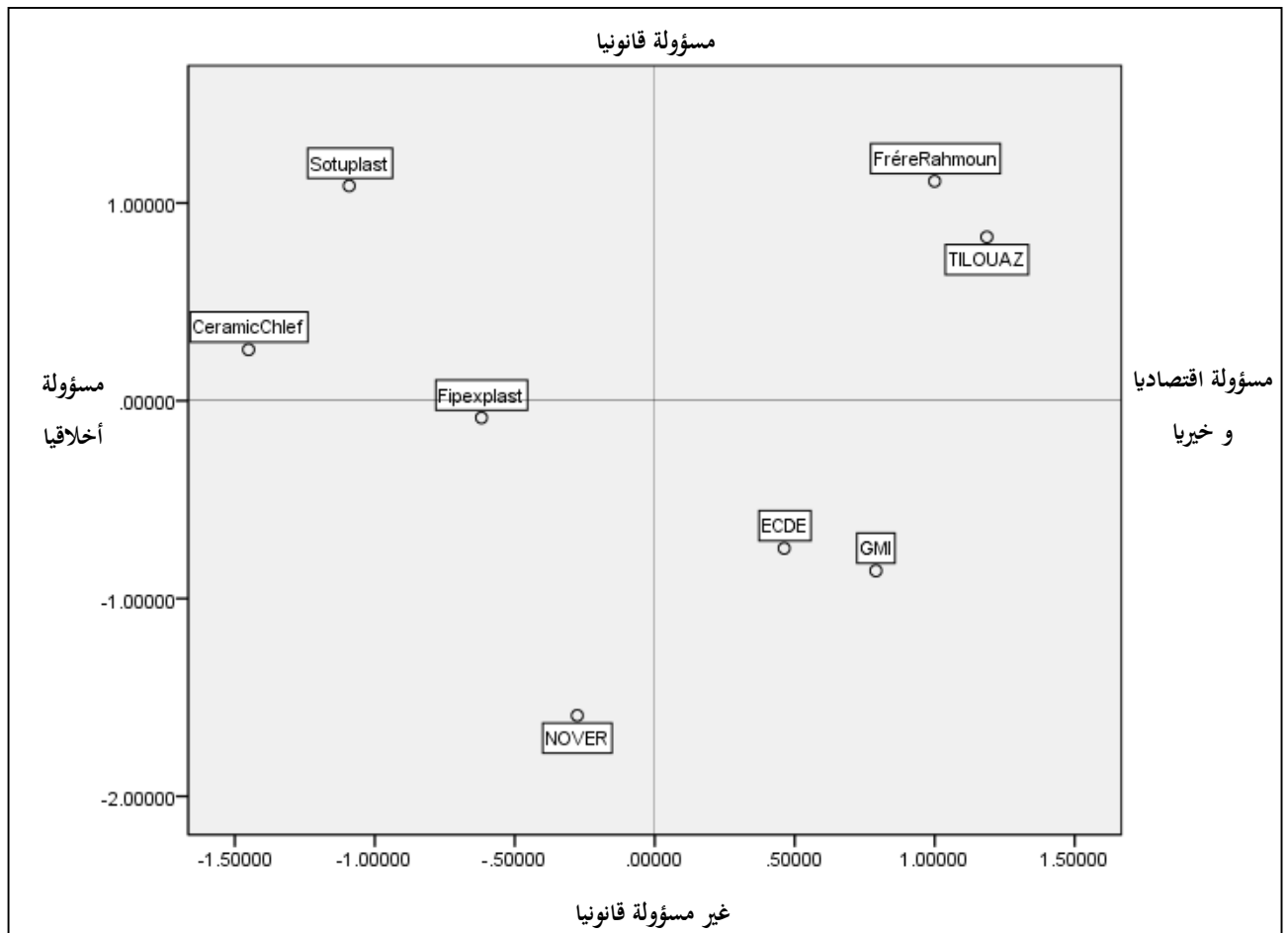
* **الاتجاه الموجب:** يتكون من متغيرين هما (Eco: المتغير الاقتصادي Economy) بجودة تمثيل للمحور العاملي قدرت ب (0.446)، و (Cha: المتغير الخيري Charity) بجودة تمثيل للمحور العاملي قدرت ب (0.587).

* **الاتجاه السالب :** و هو يتكون من متغير واحد يتمثل في (ETH: المتغير الأخلاقي Ethical) بجودة تمثيل للمحور العاملي قدرت ب (0.663).

- **البعد الثاني:** و الذي يساهم في تفسير ما نسبته 25.70 % من التباين الكلي، حيث يتكون من متغير واحد على مستوى الاتجاه الموجب يتمثل في (Leg: المتغير القانوني Legal) بجودة تمثيل للمحور العاملي قدرت ب (0.922).

2-2-4. تحليل توقع المؤسسات قيد الدراسة على مستوى المحاور العاملة: بعد تعريف الأبعاد على مستوى المحاور العاملة، يتم فيما يلي إسقاط المؤسسات قيد الدراسة على المحاور العاملة للبعدين لتحديد توقعها اتجاه كل بعد و تحديد طبيعة ممارستها للمسؤولية الاجتماعية كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توقع العلامات التجارية على مستوى المحاور العاملة.



المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 22.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن هناك اختلاف في طبيعة تطبيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قيد الدراسة للمسؤولية الاجتماعية، حيث نلاحظ بأن المؤسستين (Frère Rahmoun) و (Tilouaz)

تمارس المسؤولية الاجتماعية من المنظور الاقتصادي، الانساني/خيري، و القانوني. في حين أن المؤسستين (GMI) و (ECDE) تركز على الجانب الاقتصادي، الانساني/خيري، الا أنها غير ملتزمة قانونيا. أما المؤسسات (Sotioplast)، (Ceramic Chlef) و (Fipexplast) تهتم بشكل كبير بالجانب القانوني والأخلاقي عند ممارستها للمسؤولية الاجتماعية الا أنها لا تهتم بالجانب الاقتصادي والانساني/خيري. كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) بأن المؤسسة (Nover) هي الأقل التزاما قانونيا بين كل المؤسسات قيد الدراسة، والمؤسسة الأكثر توازنا في مسؤوليتها الاجتماعية من الناحية الاقتصادية، الأخلاقية والانسانية.

7. مناقشة النتائج:

Ø مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية: تبين التطبيق المنخفض لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، والذي يمكن ارجاعه الى التطبيق المنخفض على مستوى جميع الأبعاد المتمثلة في البعد الاقتصادي، الأخلاقي، القانوني، والخيري. وهذا ما يمكن تفسيره بالتطبيق الغير متوازن للأبعاد الأربعة معا، فالمؤسسات الأكثر مسؤولية اقتصاديا مقارنة بنظيراتها تتجه أكثر نحو تطبيق البعد الخيري نتيجة سهولة تخصيص اقتطاعات مالية للنشاطات الخيرية، وعلى النقيض من ذلك المؤسسات التي تعاني من مشاكل اقتصادية تتجه نحو تطبيق البعدين القانوني والأخلاقي لغياب السيولة المالية لتحقيق النشاطات الخيرية.

Ø مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد الاقتصادي، والذي يمكن ارجاعه للمشاكل التشغيلية التي تعاني منها المؤسسات العمومية، وانفتاح الأسواق ما تسبب بدخول منافسين أقوى خاصة في الصناعات الغذائية والبلاستيكية وكذا الضعف التكنولوجي الكبير ما يطرح مشاكل تكاليف كبيرة. اما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فيمكن إرجاعه الى النشأة الحديثة لها، واعتماد اغلبها على القروض البنكية الكبيرة والذي يحد من مساهماتها الاقتصادية، كما نشير في هذا الصدد عدم احترام المؤسسات الخاصة لقواعد المنافسة مما يلحق ضررا بالمؤسسات العمومية المنافسة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد القانوني، والذي جاء متفاوتا بين مختلف المؤسسات، فمؤسسة الاسمنت "ECDE" يؤخذ عليها الجانب البيئي نتيجة عدم الصيانة الدورية للمصفاة. بينما باقي المؤسسات الخاصة قوانينها الداخلية راس مالية خاصة لا تراعي الجوانب الإنسانية للموارد البشرية، بالإضافة الى التمييز داخل المؤسسة وعدم الاعتراف بمطالب النقابات العمالية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة: بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد الأخلاقي، خاصة بمؤسسة صناعة الزجاج "Nover" والتي تقوم عادة بصناعة قوارير المشروبات الروحية التي

تعتبر مخالفة لمعتقدات المجتمع، أما ما يفسره في المؤسسات الأخرى عدم الحرص التام على تطبيق الالتزامات الأخلاقية (كالتدخين مثلاً)، قواعد السلامة المهنية وخاصة جانب الضمان الاجتماعي للطبقة التشغيلية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة: بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد الخيري، ولكن بنسب متفاوتة والذي تفوقت فيه مؤسسات "ECDE"، "GMI"، "Frère Rahmoun"، "Tilouaz" نتيجة الأداء الاقتصادي الأكبر مقارنة بباقي المؤسسات المتخبطة في أزمات مالية، ولكن الملاحظ أن هاته المؤسسات لم تتجه نحو البعد الأخلاقي بل اتجهت الى البعد الخيري خاصة الخاصة منها، وهذا ما يمكن ارجاعه الى الوازع الديني والعرف الاجتماعي السائد في ولاية الشلف.

8. الخاتمة:

وختاماً، خلصت دراسة للتطبيق المنخفض لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذا الاختلاف في مدى التطبيق بين كل مؤسسة وأخرى، الا انه ووفق التحليل المتعدد الأبعاد برز ثنائيتان أساسيتان، تطبيق البعد الخيري متلازم وتطبيق البعد الاقتصادي، وكذا تلازم تطبيق البعدين القانوني والأخلاقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

وعليه تقترح دراستنا على المؤسسات محل الدراسة أن تكون مسؤولة اجتماعياً أكثر، برفع المدى المنخفض لتطبيق الأبعاد الأربعة، بزيادة التطبيق المتوازن للأبعاد الأربعة "اقتصادي - قانوني - أخلاقي - خيري" معاً، فالتطبيق المنحاز وبمدى منخفض لبعدين دون الآخرين يطرح عديد التساؤلات حول مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج التحليل العاملي للمكونات الأساسية الخاصة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية

جدول مصفوفة الارتباط بين ابعاد المسؤولية الاجتماعية المطبقة بالمؤسسات قيد الدراسة.

		Eco	Leg	Eth	Cha
Corrélation	Eco	1.000	.000	-.246	.209
	Leg	.000	1.000	.176	.000
	Eth	-.246	.176	1.000	-.387
	Cha	.209	.000	-.387	1.000

جدول نسبة التباين المفسرة للبعدين و جودة تمثيل المتغيرات على المستوى العاملي.

جودة التمثيل	نسبة التباين التراكمية المفسرة	نسبة التباين المفسرة	القيمة الذاتية	الابعاد
.446	39.747	39.747	1.590	Eco
.922	65.454	25.707	1.028	Leg
.663		20.299	.812	Eth
.587		14.247	.570	Cha

جدول درجة تمثيل المتغيرات للبعدين قبل التدوير و بعد التدوير

	الابعاد			
	قبل التدوير		بعد التدوير	
	1	2	1	2
Eco	.594	.306	.654	.136
Leg	-.239	.930	.018	.960
Eth	-.800	.149	-.731	.358
Cha	.735	.218	.766	.013

الملحق رقم 02): الاستبيان الموجه لعينة الدراسة.

جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

يرجى منكم التكرم بالإجابة على اسئلة الاستبيان، وهذا لمساعدة الباحث على إنجاز دراسة تتمحور حول المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة، ونحيطكم علما بان إجاباتكم تستخدم لغايات البحث العلمي فقط، كما لا يفوتنا أن نشكركم مسبقا على مجهودكم وحسن تعاونكم.

السؤال : ضع دائرة على مستوى موافقتك لكل عبارة:

المستوى							العبارات
منخفض جدا	منخفض الى متوسط	متوسط / أو محايد	متوسط الى	متوسط الى	متوسط الى	عالي جدا	
1	2	3	4	5	6	7	1.تحتزم المؤسسة مبدأ عدم إلحاق الضرر بالمنافسين حتى و ان تخلت عن ربحها.
1	2	3	4	5	6	7	2.تحاول المؤسسة احتكار السوق و السيطرة عليه.
1	2	3	4	5	6	7	3.تقوم المؤسسة باقتناء أحدث التكنولوجيات.

7	6	5	4	3	2	1	4.تحتّم المؤسسة بالاستغلال الأمثل للموارد (المادية و البشرية).
7	6	5	4	3	2	1	6.تبيع المؤسسة مواد مغشوشة للمستهلك اذا طلبها بشدة مع اعلامه بذلك.
7	6	5	4	3	2	1	7.تعمل المؤسسة على إيجاد طرق و آلات انتاجية مسالمة للبيئة.
7	6	5	4	3	2	1	8.تفضل المؤسسة تفويض المهام الادارية للمرأة.
7	6	5	4	3	2	1	9.تقبل المؤسسة التعامل مع مستهلكين أو توظيف عمال لهم ديانات غير الاسلام.
7	6	5	4	3	2	1	10.تعترف المؤسسة بعمل النقابات العمالية و تستمع الى طلباتهم.
7	6	5	4	3	2	1	11.تتدخل المؤسسة بالشؤون الاجتماعية (خارج المؤسسة) كالتنديد بقضايا الفساد.
7	6	5	4	3	2	1	12.يمكن أن تتعامل المؤسسة مع منتجات مخالفة لمعتقدات المجتمع (محرمة) اذا كانت قانونية و تحقق ربح للمؤسسة.
7	6	5	4	3	2	1	13.تحرص المؤسسة على منع الممارسات الغير اخلاقية من العمال داخل المؤسسة.
7	6	5	4	3	2	1	14.تمنع المؤسسة التدخين داخل الادارة بالمؤسسة.
7	6	5	4	3	2	1	15.تنبه المؤسسة باستمرار العمال بالحفاظ على سلامتهم المهنية و صحتهم.
7	6	5	4	3	2	1	16.تساهم المؤسسة في المساعدات الخيرية كبناء مساجد، مساعدة مرضى..الخ.
7	6	5	4	3	2	1	17.تقوم المؤسسة بالظهور في المناسبات و الاحداث الاجتماعية.
7	6	5	4	3	2	1	18.ترغب المؤسسة بشدة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.(اعمال خير، شراء تكنولوجيا مسالمة للبيئة..الخ).
7	6	5	4	3	2	1	19.تجد المؤسسة صعوبة في تمويل ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية .

المراجع و الهوامش:

- ¹ - سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010، ص 206.
- ² - محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية "شركتي سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية" أنموذجا، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 31.
- ³ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، 2004، ص 27.
- ⁴ - منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، مذكرة ماجستير منشورة، 2010/2009، ص 34.
- ⁵ - عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2008، ص 46.
- ⁶ - سامية لحول، التسويق المستدام كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، 2014، ص 119.
- ⁸ - مقدم وهيب، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 79.
- ⁹ - الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة سونطراك، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007/2006، ص 88.
- ¹⁰ - صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، بيروت لبنان، 23-25 مارس 2009.
- ¹¹ مقدم وهيب، مرجع سبق ذكره.